

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، ويشمل الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو رابع تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار يُقدّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويقدم التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في ميانمار ويحدد أطراف النزاع المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الاشتباكات المسلحة في المناطق المتأثرة بالنزاع من البلد تعرّض الأطفال للخطر، ووثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها القوات المسلحة لميانمار (تاتماداو) والأطراف الأخرى في النزاع، بما فيها الجماعات المسلحة السبع المدرجة كلها في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، كما تحققت منها. وزادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في بعض المناطق بسبب العمليات العسكرية والاشتباكات المكثفة في عدة مناطق من البلد، لا سيما في ولايات شان وكاشين وراخين.

وعقب توقيع حكومة ميانمار والأمم المتحدة خطة عمل مشتركة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات تاتماداو، سُرح أكثر من ٨٤٩ طفلاً من صفوف قوات ميانمار المسلحة. وأدى التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة العمل المشتركة إلى انخفاض سنوي في عدد حالات تجنيد الأطفال المتحقق منها. فقد تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد ١٥٣ طفلاً في عام ٢٠١٣ و ٤٧ طفلاً في عام ٢٠١٤ و ٢٢ طفلاً في عام ٢٠١٥ و ٣ أطفال في عام ٢٠١٦. وفي حين يعكس ذلك نمط انخفاض ملحوظاً، فمن المهم الإشارة إلى أن حالات التجنيد قد تظهر في سنوات لاحقة لأن عمليات التحقق تستغرق وقتاً طويلاً. وأظهرت الفترة المشمولة بالتقرير أن تجاوب حكومة ميانمار مع خطة العمل المشتركة كان متزايداً على نحو تدريجي. وينبغي سد الثغرات المتبقية، لا سيما في ما يتعلق بتدابير المساءلة وسرعة التحقق من الحالات، في أقصر مدة ممكنة.



وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عملت فرقة العمل القطرية أيضاً مع جميع الجماعات المسلحة المدرجة في التقرير بهدف إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأظهرت خمس من هذه الجماعات رغبتها في العمل مع الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل. بيد أن النزاعات التي طال أمدها والاشتباكات التي وقت مؤخراً، وتحديداً في المناطق الحدودية والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، مثلت تحدياً خاصاً أمام النهوض بحماية الأطفال، وقد تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع حوادث متواترة من تجنيد الأطفال واستخدامهم، أو قتلهم وتشويههم، أو اختطافهم. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، ينبغي السعي لزيادة العمل، بدعم من حكومة ميانمار، على أن يشمل ذلك على نحو عاجل الأطراف المشاركة في عملية السلام التي تقودها الحكومة.

ويشير هذا التقرير إلى أن فرقة العمل القطرية وشركاءها ظلوا يواجهون قيوداً مردّها معوّقات تتعلق بإمكانية الوصول والأمن، شكّلت تحدياً أمام فعالية رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها الأطراف المدرجة في التقرير في ميانمار، والتحقق من هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف من أجل تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار.

أولا - مقدمة

١ - قُدم هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، ويحدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار. ويأتي هذا التقرير متابعاً لتقريره الثالث (S/2013/258)، ويقدم آخر المعلومات عن تنفيذ استنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2013/2) الصادرة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ بموجب تقريره الثالث.

٢ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية، ويبحث في اتجاهات وأمناء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويسلط الضوء على التقدم المحرز صوب إنهاء ومنع هذه الانتهاكات منذ صدور تقريره الأخير. ويتضمن أيضاً مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

٣ - في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتعيين إدارة بقيادة حزب اتحاد التضامن والتنمية في آذار/مارس ٢٠١١، فاز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي تتزعمه أونغ سان سو تشي بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتمت عملية نقل السلطة بصورة سلمية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ومن بين وزارات الحكومة البالغ عددها ٢٢ وزارة، يعين القائد الأعلى للقوات المسلحة في ميانمار (تاتاماداو) الوزراء في وزارات الداخلية والحدود والدفاع. وقد استُخدم الدستور نفسه لسنّ قانون مستشار الدولة، الذي ينشئ وزارة جديدة لمستشار الدولة تكون، شأنها شأن الرئيس، مسؤولة مباشرة أمام البرلمان.

٤ - ومنذ الانتخابات، أقرّ البرلمان الذي يسيطر عليه حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تشريعات تعزز وتحمي الحقوق المدنية، وعدل وألغى قوانين تسمح للدولة بالتدخل على نحو تقمحي لاعتبارات الأمن. ومن ناحية أخرى، استندت الحكومة أكثر فأكثر على قانون التجمعات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاعتقال واحتجاز أشخاص، من بينهم أطفال، تعتبرهم جزءاً من تجمع غير قانوني، دون تقديم تعريف واضح لهذا المصطلح.

٥ - وأثر تغيير الإدارة في أعقاب إجراء انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تأثيراً مؤقتاً على الأنشطة المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح، إذ أعادت الإدارة الجديدة تشكيل اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصر في أيار/مايو ٢٠١٦، واستؤنفت تلك الأنشطة بعد ذلك.

باء - التطورات الأمنية

٦ - تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة ناشطة حالياً في ميانمار، لكن من الصعب التوصل إلى تقدير دقيق لهذا العدد بسبب كثرة الانشقاقات وعمليات الاندماج وتغير التحالفات بين تلك الجماعات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ولايات كاشين وشان وراخين أكثر المناطق تأثراً بالاشتباكات بين القوات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة، وفيما بين الجماعات المسلحة أحياناً.

٧ - وبين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، وُقِّعَ ١٣ اتفاقاً ثنائياً لوقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعد حوار وطني دام أربع سنوات أطلقه رئيس ميانمار السابق يو ثين سين وقاده وزير مكتب الرئيس، يو أونغ مين، وقَّعت الحكومة وثمانية جماعات مسلحة في ميانمار اتفاقاً لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الاتفاق لم توقَّعه جميع الجماعات المسلحة الناشطة في ميانمار، فإنه إنجاز بارز في عملية السلام.

٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، نظَّمت الإدارة الجديدة مؤتمر بانغلونغ الأول للقرن الحادي والعشرين لدفع عملية السلام قُدماً، وقد شهد المؤتمر مشاركة تاريخية للجماعات المسلحة في ميانمار كلها تقريباً، بما فيها تلك التي لم توقَّع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وعُقد مؤتمر بانغلونغ الثاني للقرن الحادي والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٧. ومثَّل المؤتمر انطلاق عملية سلام أوسع، أعلنت الحكومة أنها أولوية قصوى. وعلى الرغم من أوجه التقدّم هذه، فقد شهدت الأشهر الأخيرة اندلاع اشتباكات مسلحة في عدة أنحاء من البلد، تحديداً في شمال وغرب ميانمار.

التطورات في ولايتي كاشين وشان

٩ - في حزيران/يونيه ٢٠١١، استؤنفت القتال بين جيش استقلال كاشين وقوات تاتماداو في ولاية كاشين، في حرق لوقف لإطلاق النار دام ١٧ عاماً. ولاحقاً، اندلع القتال أيضاً في الأجزاء الشمالية من ولاية شان بين قوات تاتماداو وجماعات مسلحة محلية. وفي سياق هذا النزاع المتجدد مع جيش استقلال كاشين، وثَّقت فرقة العمل القطرية أن "الميليشيات الشعبية" (بيتو سيات) قاتلت إلى جانب قوات تاتماداو للمرة الأولى في أوائل عام ٢٠١٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استؤنفت الاشتباكات أيضاً بين الجيش الوطني لتحرير تانغ ومجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان-الجنوب، الموقع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أدى تشكيل التحالف الشمالي لبورما، المؤلف من جيش استقلال كاشين وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار والجيش الوطني لتحرير تانغ وجيش أراكان، إلى زيادة تكثيف النزاع المسلح في ولايتي كاشين وشان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُبلغ عن عمليات عسكرية في بلدة تاناي في ولاية كاشين، وكذلك عن قصف مدفعي لمناطق مدنية على يد جنّة مجهولين. ونتيجة القتال، أصبح وصول العمليات الإنسانية مستحيلاً، وشُرِّد الآلاف من المدنيين، من بينهم أطفال. وفي شرق ولاية شان، وثَّقت أيضاً اشتباكات متفرقة بين جيش ولاية و المتحددة وجيش التحالف الديمقراطي الوطني، وفي ولاية كاين، بين قوات تاتماداو، بما فيها قوات حرس الحدود التابعة لها والمؤلفة من أعضاء سابقين في جيش كارين البوذي الديمقراطي، وجماعة منشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي.

١٠ - ونتيجة القتال الدائر في ولايتي كاشين وشان، أصبح أكثر من ١١٩ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية، من بينهم ما يزيد على ٩٨ ٠٠٠ شخص كانوا لا يزالون مشردين في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويعيش قرابة ٥٠ في المائة من النازحين في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة، تصعب أو تنعدم فيها إمكانية وصول المنظمات الوطنية والدولية لتقديم المساعدات الإنسانية. وقد عبر عدة آلاف من النازحين الحدود بين ميانمار والصين.

التطورات في ولاية راخين

١١ - في ولاية راخين، اندلعت أحداث عنف مميت في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦، ثم في عام ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اندلعت آخر أعمال عنف في أعقاب هجوم شنته جماعة مسلحة، تطلق على نفسها اسم جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، على ثلاثة مراكز لشرطة حرس الحدود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ردت عليه قوات الأمن الحكومية بعمليات تطهير عسكرية مكثفة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى ذلك إلى تشريد حوالي ٩٠.٠٠٠ شخص، داخلياً إلى أجزاء أخرى من شمال راخين وأيضاً إلى بنغلاديش. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أشارت تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن ٥٧ في المائة من المدنيين الروهينغيا الذين فروا إلى بنغلاديش، وعددهم ٧٤.٠٠٠ شخص، كانوا من الأطفال. ومع أن عملية التطهير العسكرية التي نفذتها قوات الأمن الحكومية انتهت رسمياً في شباط/فبراير ٢٠١٧، فإن قوات الأمن استمرت في تنفيذ العديد من العمليات الأصغر على نطاق ضيق. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت ولاية راخين تتأثر بالتوترات الطائفية والعنف الطائفي.

التطورات في ولاية كارين

١٢ - في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أجبرت اشتباكات اندلعت في ولاية كارين بين الجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي من جهة وقوات تاتماداو وقوات حرس الحدود التابعة لها من جهة أخرى آلاف القرويين على الفرار، وتفيد تقارير بأن بعض هؤلاء عبروا الحدود إلى تايلند.

جيم - أطراف النزاع في ميانمار

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة تعمل في ميانمار لديها مستويات مختلفة من الاستقلال الذاتي والسيطرة على الأراضي وعلاقات متنوعة مع الحكومة. ويُذكر أن هيكل الجماعات المسلحة في ميانمار معقد، والتحالفات بين الجماعات تتغير بسرعة، مما يؤدي إلى وضع غير ثابت في ما يتعلق بأطراف النزاع. ولم تنشط الجماعات المسلحة كلها في القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وبالإضافة إلى جيش ميانمار (تاتماداو كبي)، بما فيها قوات حرس الحدود المدججة فيها، تورد مرفقات تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح سبع جماعات مسلحة بوصفها مرتكبة لتجنيد واستخدام الأطفال.

١ - أطراف النزاع المدرجة في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم

قوات تاتماداو كبي وقوات حرس الحدود المدمجة

١٥ - تتألف القوات المسلحة في ميانمار من تاتماداو كبي، والقوات البحرية (تاتماداو ياي)، والقوات الجوية (تاتماداو لاي). وتمثل قوات تاتماداو كبي أكبر فروع الجيش إلى حد بعيد. وتشمل القوات المساعدة التي تدعم قوات تاتماداو قوات حرس الحدود والميليشيات الشعبية.

١٦ - وأنشأت الحكومة قوات حرس الحدود في عام ٢٠٠٩ وتضم في صفوفها الجماعات المسلحة السابقة في قوات تاتماداو. وقبلت ٢٣ جماعة مسلحة أن تتحول إلى قوات في حرس الحدود، رغم أن ذلك تطلب منها التخلي عن معظم استقلاليتها في العمليات والقيادة. وبعد تحويلها إلى قوات في حرس الحدود، تُدمج الجماعات المسلحة السابقة في القوة العسكرية النظامية. بيد أن الميليشيات الشعبية تحافظ

على أشكال مختلفة من التبعية إلى قوات تانماداو. ففي حين يبدو أن بعض وحداتها تخضع لقيادة قوات تانماداو وإشرافها، يبدو أن بعضها الآخر يعمل في شكل ميليشيات قروية تدعمها قوات تانماداو، دون هيكل عسكري رسمي.

١٧ - ووقعت حكومة ميانمار على خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قوات تانماداو. وقبل ذلك، كان توجيه مجلس الدفاع في ميانمار ٧٣/١٣ (١٩٧٤) يشترط أن يكون عمر الجنود المقبلين عند تجنيدهم أكثر من ١٨ عاماً، باستثناء برنامج للنخبة يجيز تجنيد المتدربين بعد بلوغهم سن ١٦ عاماً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصدرت قوات تانماداو التوجيه 3/1/131/Yay1(B) الذي ينص على إلغاء أي عملية تجنيد لشخص دون سن ١٨ عاماً، وإن كان تطبيق هذا التوجيه لا يزال يشكل تحدياً.

جيش كارين الخيري الديمقراطي

١٨ - تشكلت الجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي، التي أطلقت على نفسها اسم جيش كارين الخيري الديمقراطي، في عام ٢٠١٠ عندما انشق اللواء ٥ في جيش كارين البوذي الديمقراطي عن المجموعة لتجنب الاندماج في قوات تانماداو ضمن قوات حرس الحدود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقعت الجماعة المنشقة اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وتحفظ الجماعة المسلحة بروابط تنفيذية وثيقة مع اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين. وورد اسم الجماعة للمرة الأولى في مرفقات تقرير في عام ٢٠١٣ باعتبارها من الجماعات التي ترتكب أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعقدت فرقة العمل القطرية حلقة عمل مع الجماعة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أثار فيها مسألة حظر تجنيد القصر.

جيش استقلال كاشين/منظمة استقلال كاشين

١٩ - جيش استقلال كاشين هو الجناح المسلح لمنظمة استقلال كاشين، التي تأسست عام ١٩٦١، وهو ثاني أكبر الجماعات المسلحة في ميانمار. وجيش استقلال كاشين منخرط حالياً في القتال ضد الحكومة في ولايتي كاشين وشان، وأدرج اسمه منذ عام ٢٠٠٧ في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلن جيش استقلال كاشين تشكيل ما يسمى التحالف الشمالي لبورما مع ثلاث جماعات مسلحة أخرى هي الجيش الوطني لتحرير تانغ، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، وجيش أراكان.

اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين

٢٠ - جيش التحرير الوطني لكارين هو الجناح العسكري لاتحاد كارين الوطني ويوجد مقره في ولايتي كاين ومون. ووقع الاتحاد/الجيش على اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهو أحد الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأدرجت الجماعة منذ عام ٢٠٠٣ في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتتبع الجماعة سياسة رسمية تحدد السن الدنيا للتجنيد بـ ١٨ عاماً، ولكن هذه السياسة لا تنفذ دائماً. وعقد الاتحاد/الجيش حلقة عمل مع فرقة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن حظر تجنيد القصر.

اتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين

٢١ - أنشئ مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ باعتبارها جماعة منشقة عن اتحاد كارين الوطني. وأدرجت الجماعة في العام نفسه في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم. وجدد مجلس السلام اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو أحد الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وعقدت فرقة العمل حلقة عمل مع الجماعة بشأن حظر تجنيد القصر في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني

٢٢ - وقع الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، الذي تأسس في عام ١٩٥٧، وأدرج في عام ٢٠٠٣ في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم، اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الحكومة في عام ٢٠١٢ ولكنه لم يوقع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وتقع منطقة عمليات الجماعة في ولاية كاياه. وأعد الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني الصيغة النهائية لمشروع خطة عمل مع الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٦، لم يكن قد تم التوقيع عليه وقت كتابة هذا التقرير بسبب المقاومة من جانب الحكومة.

مجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان للجنوب

٢٣ - جيش ولاية شان للجنوب، العامل في ولاية شان، هو الجناح المسلح لمجلس استعادة ولاية شان، ونشأ عن انقسام داخل جيش مونغ تاي. ووقعت الجماعة على اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار مع الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ووقعت على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٥. واشتبك جيش ولاية شان للجنوب، رغم كونه طرفاً في الاتفاق، عدة مرات مع قوات تامدادو بعد انضمام الجماعة إلى الاتفاق. وأدرجت الجماعة المسلحة منذ عام ٢٠٠٧ في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم.

جيش ولاية وا المتحدة/حزب ولاية وا المتحدة

٢٤ - جيش ولاية وا المتحدة هو الجناح العسكري لحزب ولاية وا المتحدة. ويتولى الحزب، الذي يوجد في المنطقة الخاصة لشمال ولاية شان، إدارة ست بلدات في مقاطعة وا المتمتعة بالإدارة الذاتية على النحو المنصوص عليه في دستور عام ٢٠٠٨. والجناح العسكري التابع للجماعة هو أكبر الجماعات المسلحة في ميانمار. ووقع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ولكنه لم يوقع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأدرج الجيش منذ عام ٢٠٠٦ في قائمة مرتكبي أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعمل مع الأمم المتحدة في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

٢ - أطراف النزاع غير المدرجة في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

الجيش الوطني لتحرير تأنغ/جبهة تحرير ولاية بالونغ

٢٥ - الجيش الوطني لتحرير تأنغ هو الجناح العسكري لجبهة تحرير ولاية بالونغ، التي تأسست عام ١٩٩٢، وتعمل في ولاية شان الشمالية. وفي عام ٢٠١٠، اعترفت الحكومة بالمنطقة التي يسيطر عليها التأنغ باعتبارها منطقة إدارية. ولم يوقع الجيش الوطني لتحرير تأنغ اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الحكومة حتى الآن ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تشكل هذه الجماعة جزءاً من التحالف الشمالي لبورما، وهي تشارك بنشاط في القتال ضد قوات تاتماداو.

جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار

٢٦ - سيطر جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار على المنطقة الخاصة ١ في شمال ولاية شان، من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٩. وانتهك تفاهق لوقف إطلاق النار مع الحكومة في عام ٢٠٠٩ عندما رفض جيش التحالف الاندماج في قوات حرس الحدود مما أدى إلى نزاع واسع النطاق بين الجماعة والقوات المسلحة الحكومية. وفي أعقاب تجدد الاشتباكات بين الحكومة وجيش التحالف في شباط/فبراير ٢٠١٦، انضم الجيش إلى التحالف الشمالي لبورما.

دال - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

٢٧ - على الرغم من عملية السلام الجارية، توسع نطاق الاشتباكات المسلحة إلى مناطق جديدة، منها شمال ولاية راخين، واشتدت في عدة بلدات في شمال ميانمار، مما يستمر في تعريض الأطفال للخطر. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت الاشتباكات المسلحة في مناطق مختلفة من ميانمار عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

٢٨ - ولا تزال القيود الأمنية وكذلك منع حكومة ميانمار من الوصول إلى عدة مناطق، لا سيما المناطق التي تسيطر عليها جهات غير حكومية، تشكل صعوبة كبيرة أمام توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها. وإضافة إلى ذلك، فإن الوجود المحدود للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحماية الأطفال في ولايتي كاشين وشان وشمال ولاية راخين وولاية تشين قد أعاق التفاعل مع المجتمعات المحلية المتضررة من الانتهاكات الجسيمة. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير وإن كانت تدل على طبيعة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، فإنها لا تبين مدى جسامتها ولا نطاقها بشكل كامل.

٢٩ - وعلى الرغم من توثيق حالات ارتكبت فيها جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد كان تجنيد الأطفال واستخدامهم أكثر الانتهاكات تواتراً، حيث مثل هذا النوع من الانتهاكات نسبة ٨٣ في المائة من مجموع الانتهاكات الموثقة. والانتهاك الرئيسي الثاني هو القتل والتشويه الذي مثل ٨ في المائة تقريباً، تليه حوادث الاختطاف (٤ في المائة)، والهجمات على المدارس (٣ في المائة)، والعنف الجنسي (٢ في المائة)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (١ في المائة). ورغم أن النسبة المئوية للحالات الموثقة من تجنيد الأطفال واستخدامهم قد انخفضت تدريجياً مقارنة بالعدد الإجمالي للانتهاكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ازدادت حوادث قتل الأطفال وتشويههم بشكل تناسي، فبلغت نسبة ٢٥ في المائة من جميع الانتهاكات الجسيمة في النصف الأول من عام ٢٠١٧.

١ - تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف القوات والجماعات المسلحة

٣٠ - في حين أن عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف القوات المسلحة الحكومية قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال هذا الانتهاك يُعدُّ من التحديات المستمرة في ميانمار، حيث تم التحقق من حوادث منسوبة إلى القوات الحكومية والجماعات المسلحة.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قوات تاتماداو

٣١ - على الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة في إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، واصلت فرقة العمل القطرية توثيق الحالات التي ارتكبتها القوات المسلحة الحكومية والتحقق منها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ووردت المعلومات في المقام الأول عن طريق خط الهاتف المباشر الذي تشغله فرقة العمل القطرية، ورصد المجتمعات المحلية، وآلية منظمة العمل الدولية لتقديم الشكاوى المتعلقة بالعمل القسري. وقد ساعد إنشاء آلية ثلاثية لاستعراض القضايا في عام ٢٠١٤، تضم فرقة العمل القطرية ووزارة الهجرة والسكان ووزارة الدفاع/قوات تاتماداو على تسريع عملية التحقق فيما يتعلق بالأطفال الموجودين في قوات تاتماداو. وعلاوة على ذلك، جرى تحسين عملية جمع المعلومات بإطلاق حملة على نطاق البلد بقيادة الحكومة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية ٣٧٤ ١ شكوى متعلقة بتجنيد الأطفال من جانب قوات تاتماداو من بينها ٨٥٦ حالة تسنى التحقق منها (٤٢ حالة في عام ٢٠١٢، و ١٣٥ في عام ٢٠١٣، و ٣٧٧ في عام ٢٠١٤، و ١٥٢ في عام ٢٠١٥، و ١٠١ في عام ٢٠١٦، و ٤٩ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧)، وحدث بعضها قبل الفترة المشمولة بالتقرير. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت آلية الاستعراض الثلاثية بصدد التحقيق في ما يقرب من ١٠٠ شكوى متعلقة باحتمال وجود أطفال جنود ظلوا منتشرين في كتائبهم. وشملت المناطق التي وُجد فيها أكبر عدد من الأطفال المجندين المناطق الحضرية يانغون وماندالاي وماغواي وإراواي وباغو. وانطوت أساليب التجنيد على استخدام القوة والإجبار وشارك فيها سماسرة مدنيون وعسكريون.

٣٣ - وكان الأطفال المجندين رسمياً ينشرون في مناطق المواجهة ولكنهم كانوا يضطلعون أيضاً بمهام أخرى منها الحراسة والسعاية، ويتلقون تدريباً عسكرياً. وُجِّد ما لا يقل عن ٢٧٤ طفلاً منذ توقيع خطة العمل المشتركة مع الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وكانوا مؤهلين للتسريح (٤٩ في عام ٢٠١٢، و ١٥٣ في عام ٢٠١٣، و ٤٧ في عام ٢٠١٤، و ٢٢ في عام ٢٠١٥، و ٣ في عام ٢٠١٦). وتشير تلك الأرقام إلى انخفاض مطرد في عدد الأطفال الذين جندتهم قوات تاتماداو منذ عام ٢٠١٢ عندما وقعت الحكومة خطة العمل المشتركة. ويمكن للأخذ بنهج أكثر اتساقاً إزاء تطبيق المبادئ التوجيهية لتقدير السن أن يساعد على زيادة تخفيض عدد الأطفال المجندين.

٣٤ - وإضافة إلى حالات التجنيد الرسمي، وثقت فرقة العمل القطرية ٣٢ حالة من استخدام الأطفال في أنشطة عسكرية في صفوف قوات تاتماداو تتعلق بما مجموعه ٧٢٨ طفلاً، ومن بين تلك الحالات تم التحقق من ٧ حالات تشمل ٨٤ طفلاً. ورغم أن الجيش أصدر توجيهها (رقم B(4/10/139/Yay(I) إلى جميع القيادات الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يحظر استخدام الأطفال في أنشطة عسكرية، فقد استمرت حوادث استخدام الأطفال. واستُخدم الأطفال أساساً كمرشدين أو حمالين (٣١)، وفي أعمال التسييح والحفر (٣٠)، والطهي وجلب الماء (١٠)، وصيانة وتنظيف معسكرات الجنود وغير ذلك من الأعمال العامة، بما في ذلك حمل المواد الثقيلة (٨) وجلب المياه والأغذية إلى الجنود في مناطق المواجهة (١٠).

احتجاز الأطفال بسبب فرارهم من قوات تامداداو

٣٥ - واصلت فرقة العمل القطرية توثيق حالات التجنيد غير الشرعي للأطفال تركوا قوات تامداداو لاحقاً ويشار إليهم عادة بـ "الغائبين دون إذن". وألقت القوات المسلحة أو الشرطة فيما بعد القبض على بعض هؤلاء الأطفال فأعيدوا إلى كتائبهم أو احتجزوا بتهمة الفرار. ووُثقت فرقة العمل القطرية ١٥ حالة احتجاز للأطفال بسبب تعييبهم دون إذن في عام ٢٠١٤، و ٦ حالات في عام ٢٠١٥؛ و ٧ في عام ٢٠١٦؛ و ٣ في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان جميع هؤلاء الأطفال قد أُطلق سراحهم.

٣٦ - وعلى سبيل المثال، تم إبلاغ فرقة العمل القطرية في آب/أغسطس ٢٠١٦ عن طريق خط الاتصال المباشر الذي تشغله الفرقة بأن شخصاً يُشتبه في أنه قاصر محتجز في كنيسته بولاية راخين بعد تعييبه عنها دون إذن. وبعد أن بعثت فرقة العمل القطرية رسالة إخطار تطلب فيها الإفراج عنه فوراً، أبلغت قوات تامداداو الفرقة بأن الشخص أُطلق سراحه وطلب منه تأدية واجبات بسيطة في محيط الكنيهة في انتظار التحقق من أمره.

احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة

٣٧ - تحققت فرقة العمل القطرية من احتجاز ١٣ فتى متهمين بموجب القانون ١٧-١/٢ من قانون التجمع غير القانوني لعام ١٩٠٨ بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة. وفي الحالة الأولى التي وُثقت في مطلع عام ٢٠١٧، ألقت قوات الشرطة في ميانمار القبض على فتى يبلغ من العمر ١٣ عاماً من يانغون، كان قد زُعم أن جيش استقلال كاشين قد جنّده واستخدمه جاسوساً، وقامت باحتجازه والتحقيق معه بتهمة التجمع غير القانوني. وفي حادثتين أخريين أعقبنا هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في شمال ولاية راخين، تحققت فرقة العمل القطرية من احتجاز شرطة حرس الحدود عشرة فتيان وشابيين في بوئيدونغ بولاية راخين. واستناداً إلى قانون التجمع غير القانوني، أتهم خمسة أطفال بالحيازة غير المشروعة لسلاح قاتل وبالقتل؛ وهناك أربعة أطفال قيد الاحتجاز في السجن في انتظار التقييم النهائي لسنهم قبل محاكمتهم؛ وتوفي طفل واحد في الاحتجاز بسبب ما زُعم أنه مشاكل صحية سابقة.

التجنيد والاستخدام من جانب الجماعات المسلحة

٣٨ - بسبب القيود الصارمة المفروضة على إمكانية الوصول، لم تتحقق فرقة العمل القطرية إلا من عدد محدود من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ٤١ حادثة من هذا القبيل، منها ٢٢ حالة تم التحقق منها شملت ٤٩ فتى و ١٠ فتيات. ومن بين الحوادث التي تم التحقق منها، عُزيت ١٨ حادثة إلى جيش استقلال كاشين، واثنان إلى الجيش الوطني لتحرير تانغ، وواحدة لكل من الجبهة الديمقراطية لجميع طلاب بورما وحزب أرض الكايبان الجديد.

٣٩ - ويساور فرقة العمل القطرية قلقٌ خاص إزاء التقارير التي تشير إلى ما يسمى بحملات التجنيد التي أفيد أن جماعات مسلحة قامت بها في المناطق المتضررة من النزاع حيث يُزعم أن مجموعات من المدنيين، بمن فيهم أطفال، اختطفوا وجنّدوا قسراً. وتشير التقارير إلى أن الجماعات المسلحة زارت قرى

وفي حوزتها قائمة محددة مسبقا بأسماء الأشخاص التي تُخطط لاختطافهم وتجنيدهم قسرا. وُزِعَ أن هذه الحوادث ارتكبتها جيش استقلال كاشين أو الجيش الوطني لتحرير تأنغ أو القوات الموحدة في ولاية كاشين وولاية شان الشمالية. وعلى سبيل المثال، في حادثة تم التحقق منها وقعت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اختطف جيش استقلال كاشين أربع فتيات في إي نينغ في بلدة لاشيو بولاية شان. ونُقلت الفتيات فيما بعد إلى مراكز مختلفة، وأفيد بأنهن تلقين تدريبا عسكريا. وحددت فرقة العمل القطرية موقع اثنتين من الفتيات وتعمل حاليا على إطلاق سراحهما.

٤٠ - ومن المثير للقلق أيضا ورود تقارير تفيد بأن الجماعات المسلحة تستهدف تحديدًا المشردين داخليا بغية اختطافهم، بمن فيهم المشردون من مخيمات المشردين داخليا. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع حادثة أفيد بأن جيش استقلال كاشين قام فيها باختطاف ثلاثة مشردين داخليا من الذكور، بمن فيهم فتى يبلغ من العمر ١٧ عاما، من مخيم للمشردين داخليا في ولاية كاشين. وقد تمكن الفتى من الفرار، علما أن جيش استقلال كاشين نقذ حوادث تجنيد أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - قتل الأطفال وتشويههم

٤١ - ظل الأطفال ضحايا للأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والمجمات العشوائية، بما في ذلك عن طريق القصف، وحوادث تبادل إطلاق النار فيما بين الجماعات المسلحة، وبين الجماعات المسلحة وقوات تاتماداو. وقد وقعت معظم الحوادث في ولايتي شان وكاشين، ومنذ عام ٢٠١٦ في ولاية راخين أيضا. وتحققت فرقة العمل القطرية من ٧٦ حادثة قتل وتشويه أدت إلى مقتل ٤١ طفلا وتشويه ١٠٤ أطفال. كما تحققت منذ عام ٢٠١٥ من حدوث زيادة في حوادث قتل الأطفال وتشويههم بسبب تصاعد حدة القتال في ولايات كاشين وشان وراخين فضلا عن تزايد خطر الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة.

٤٢ - وفي إطار إجمالي عدد حوادث قتل الأطفال وتشويههم التي تم التحقق منها، نُجِمت ٣٩ حادثة عن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب (١٨ قتيلا و ٦٣ جريحا في صفوف الأطفال)، وكانت هذه هي الأسباب الرئيسية لسقوط الضحايا في صفوف الأطفال. وفي حين وقعت معظم تلك الحوادث في ولايات كاشين وشان وكاين، لا تزال ٩ ولايات من أصل ١٤ ولاية في ميانمار ملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما يؤثر سلبا على الأطفال. واستمرت أيضا الاشتباكات المباشرة بين قوات تاتماداو والجماعات المسلحة وكذلك الاشتباكات البرية في التأثير على الأطفال، حيث تم التحقق من ٢٧ حادثة (مقتل ١٩ طفلا وتشويه ٣٤ آخرين).

٤٣ - وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وفي أعقاب عملية التطهير العسكرية التي نفذتها قوة أمنية مشتركة مؤلفة من جنود قوات تاتماداو وقوات خفر السواحل في بلدات في شمال ولاية راخين، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن وقوع ١٨ حادثة منفصلة، أدت إلى مقتل ما يصل إلى ٤٠ طفلا وتشويه ٤ أطفال، ولكن الفرقة لم تتمكن من التحقق من تلك المعلومات بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول.

٤٤ - وعُزيت حوادث القتل والتشويه التي تم التحقق منها إلى قوات تاتماداو (٢١ حادثة)، وجيش استقلال كاشين/منظمة استقلال كاشين (٤ حوادث)، والجيش الوطني لتحرير تأنغ (٤ حوادث)، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار (٣ حوادث)، وجيش استقلال كاشين والجيش الوطني لتحرير تأنغ وجيش أراكان (حادثة واحدة مشتركة). ولا يزال تحديد الجناة في حالات القتل والتشويه صعباً، ولا سيما بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول وحالات تبادل إطلاق النار؛ كما تعذر عزو ٤١ في المائة من جميع إصابات الأطفال التي تم التحقق منها إلى طرف محدد.

٣ - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٤٥ - في حين لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي دون المستوى الكافي، تحققت فرقة العمل القطرية من ٩ حالات ووثقت ٢١ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت قوات تاتماداو مسؤولة عن جميع الحوادث المؤثقة، وقد ارتكبت هذه الحوادث ضد فتيات. وتندرج محاكمة جنود تاتماداو عن جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي ضمن اختصاص المحاكم العسكرية، ولكن من غير الواضح الكيفية التي تقوم بها هذه المحاكم بالتحقيق مع المتهمين بارتكاب الجرائم ومحاكمتهم. ولذلك ليس لدى فرقة العمل القطرية سوى القليل من المعلومات عن التدابير الملموسة التي اتخذتها قوات تاتماداو فيما يتعلق بالمساءلة عقب وقوع هذه الحوادث.

٤٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتدى جندي من قوات تاتماداو جنسياً على فتاة تبلغ من العمر ٨ سنوات نقلت على إثره إلى مستشفى سيتوي العام في حالة حرجة وتوفيت في تشرين الأول/أكتوبر بعد نقلها إلى مستشفى يانغون العام. وألقت الشرطة القبض على الجندي وأحالته إلى السلطات العسكرية. ووجهت فرقة العمل القطرية رسالة إلى وزارة الدفاع تدعو فيها إلى إجراء تحقيق واتخاذ تدابير المساءلة الملائمة، ولكنها لم تتلق رداً. وفي حادثة أخرى وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٦، تعرضت فتاة في الرابعة من عمرها لاعتداء جنسي ارتكبه رقيب في قوات تاتماداو أثناء خدمته في منطقة ماندلاي. وألقت الشرطة القبض على الرقيب مرتكب الجريمة ووجهت إليه اتهامات في محكمة مدنية ومحكمة عسكرية على حد سواء. وكانت الإجراءات في كل من المحكمتين جارية وقت كتابة هذا التقرير.

٤٧ - وخلال عملية التطهير العسكرية في شمال راخين عقب أحداث ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن ١٥ حالة اغتصاب لفتيات في بلدة مونغداو. وشملت هذه الحالات ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد فتيات، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي.

٤ - اختطاف الأطفال

٤٨ - طالت حوادث الاختطاف ٢٥ فتى و ١٥ فتاة في الفترة المشمولة بالتقرير. وأظهرت الأرقام زيادة واضحة في عدد حالات الاختطاف التي ارتكبتها جماعات مسلحة في نهاية عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦، وهو ما يرجح ارتباطه بارتفاع حدة النزاع خلال تلك الفترة.

٤٩ - وعُزِي ما يقرب من نصف مجموع الحوادث المبلغ عنها إلى قوات تاتماداو (٣٣ حادثة تشمل ٨ حوادث تم التحقق منها)؛ وعُزيت ١٨ حادثة (تم التحقق من ١٤ حالة منها) إلى جيش استقلال كاشين. ومع ذلك، فمن المرجح أن الحالات المتعلقة بالجماعات المسلحة لا يُبلغ عنها بشكل كافٍ بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد وقع أكثر من ثلثي مجموع عدد حالات اختطاف الأطفال المبلغ عنها في سياق عمليات اختطاف واسعة النطاق شملت بالغين.

٥٠ - وفي حادثة تم التحقق منها وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٧، اختطف جيش استقلال كاشين فتاة في الثانية عشرة من عمرها في كوتكاي واحتفظ بها كرهينة لأن إخوتها الأكبر سنا رفضوا الانضمام إلى هذه الجماعة. وتلقت الفتاة خلال فترة أسرها تدريباً عسكرياً. وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها فرقة العمل القطرية، أُفرج عن الفتاة وأعيدت إلى قريتها.

٥ - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٥١ - فيما يتعلق بالاعتداءات على المدارس والمعلمين، تحققت فرقة العمل القطرية من ١٢ حادثة من أصل ٢٥ حادثة تم الإبلاغ عنها. ومن أصل ١٢ حادثة جرى التحقق منها، تُسببت ٤ حوادث إلى قوات تاماداو؛ وكانت إحدى الحوادث عمليةً مشتركة بين قوات تاماداو وجيش بانساي للتنمية؛ وكانت ٥ حوادث عبارة عن حالات تبادل لإطلاق النار بين قوات تاماداو والجماعات المسلحة (الجيش الوطني لتحرير تأنغ (٢)، وجيش استقلال كاشين (١)، وجيش إنقاذ روهينغيا أركان المعروف سابقاً باسم حركة اليقين (١) والجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي (١))؛ وعُزيت حادثة واحدة إلى الجماعة المنشقة؛ وتعدّرت عزو حادثة واحدة إلى أي جهة.

٥٢ - وشملت الهجمات التي تعرضت لها المدارس هجمات محددة الأهداف على الهياكل الأساسية للمدارس؛ وحوادث تبادل لإطلاق النار بالقرب من المدارس، مما أدى إلى تدميرها جزئياً أو كلياً؛ ومقتل (واحد) وإصابة (واحد) من معلمي المدارس. وعلى سبيل المثال، في أوائل عام ٢٠١٥، قامت كتبية تابعة للجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي بإحراق مدرسة ابتدائية لشعب الكارين في بلدة هلاينغ بوي في ولاية كاين بعد قيام زعيم ديني محلي بالضغط من أجل حظر المؤسسات الدينية الأخرى من العمل في المنطقة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أثناء القتال الذي دار بين جيش استقلال كاشين وقوات تاماداو، سقطت قذيفة هاون على مدرسة في بلدة هباكانط بولاية كاشين خلال ساعات الدوام المدرسي. وأصيب طالب في العاشرة من العمر وأحد المدرسين في الانفجار وأُدخِل لاحقاً إلى المستشفى. وفي مطلع حزيران/يونيه ٢٠١٧، اختبأ أفراد من قوات تاماداو في مدرسة متوسطة في بلدة نامخان بولاية شان خلال تبادل لإطلاق النار استمر لساعة مع الجيش الوطني لتحرير تأنغ. واحتجز ١٠٥ طلاب و ١١ معلماً في المبنى خلال هذه الفترة. وفي حين لم يؤد ذلك إلى مقتل أو إصابة أطفال، فإن المدرسة أصيبت بأضرار وبالتالي ظلت مغلقة لمدة يومين. وأدت الهجمات على المدارس والمعلمين، فضلاً عن انعدام الأمن، إلى الحؤول دون التحاق آلاف الأطفال بمدارسهم في ولايات كاين وشان وكاشين وشين وراخين.

الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات

٥٣ - إضافة إلى الهجمات على المدارس، وثقت فرقة العمل القطرية ٢٣ حالة من حالات الاستخدام العسكري للمدارس، تم التحقق من ١١ منها. وتُسببت عشرة منها إلى قوات تاماداو، وواحدة إلى جيش استقلال كاشين.

٥٤ - وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، احتُلت مدرسة في بلدة بمامو بولاية كاشين من قبل ما يقرب من ٤٠ إلى ٥٠ من أفراد قوات تاماداو لمدة تتراوح في المتوسط بين أربعة وخمسة أيام في كل مرة لتوزيع حصص الإعاشة الشهرية وتنظيم عمليات تبادل الكتيبة. وأُخلى أفراد قوات تاماداو المدرسة بعد أن أرسلت فرقة العمل القطرية رسالة تعرب فيها عن قلقها. وفي حادث آخر وقع في آذار/مارس ٢٠١٥،

احتل أكثر من ٥٠ من جنود قوات تاتماداو مدرسة تقع في مجمع لكنيسة في مخيم روبرت للمشردين داخلها في بلدة بهامو لمدة يومين، واستخدموها كمكان للنوم. وقد أدت أنشطة الدعوة من جانب قادة محليين، والتي سلطت الضوء على أن وجود جنود قوات تاتماداو يعرض المدرسة وسكان المخيمات للخطر، إلى مغادرة جنود قوات تاتماداو للمدرسة. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، تحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام المؤقت للمدرسة في ولاية كاشين كمرفق للتدريب العسكري من جانب جيش استقلال كاشين خلال العطلة الصيفية لعام ٢٠١٤. وفي أعقاب المناقشات التي جرت بين الأمم المتحدة وممثلي منظمة استقلال كاشين، أحلى جيش استقلال كاشين المهجع وحظر وجود المقاتلين الناشطين بالقرب من المكان.

٥٥ - وبالإضافة إلى الحوادث التي تم التحقق منها، أفادت تقارير باحتلال العديد من المدارس من قبل جنود قوات تاتماداو وضباط شرطة حرس الحدود في شمال ولاية راخين في نهاية عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧ أثناء عمليات إزالة الألغام في المنطقة. وأفيد بأن المدارس كانت تستخدم أساسا لجمع القرويين واستجوابهم.

٥٦ - كما تحققت فرقة العمل القطرية من الاحتلال العسكري لأحد المستشفيات من قبل جنود قوات تاتماداو في بلدة كوتاي بولاية شان في عام ٢٠١٣.

٦ - منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٧ - تحققت فرقة العمل القطرية من تسعة حوادث لمنع وصول المساعدات الإنسانية تمس الأطفال، أربعة منها نُسبت إلى قوات تاتماداو، واثنان إلى الحكومة، وثلاثة تُعزّر نسبها إلى أي جهة. فعلى سبيل المثال، هاجم مجهولٌ في شباط/فبراير ٢٠١٥ قافلة تابعة لجمعية الصليب الأحمر في ميانمار في شمال ولاية شان، مما أدى إلى وفاة أحد متطوعي الصليب الأحمر في ميانمار. وكانت القافلة تنقل مدنيين شردهم النزاع المسلح في كوكانغ، واستُهدفت عدة مرات على يد مهاجمين مجهولين. وفي حادث آخر وقع في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦، أوقفت قوات تاتماداو مركبة تابعة لمنظمة إنسانية محلية كانت تنقل الدواء إلى مخيمات المشردين داخلها شرق ولاية كاشين واستولت على جميع الأدوية في المركبة. وبينما أعيد الدواء إلى المنظمة، فقد أجبر الموظفون على العودة إلى مييتكينا، عاصمة ولاية كاشين.

٥٨ - وإضافة إلى الحوادث المحددة، شكلت القيود الكبيرة المفروضة على إمكانية الوصول تحديا مستمرا بالنسبة لفرقة العمل القطرية والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في ولايات كاشين وشان وراخين.

٥٩ - ففي الجزء الشمالي من ولاية راخين، على سبيل المثال، وعقب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مباشرة وما تلاها من عمليات عسكرية، تعرّض تعليق جميع الأنشطة الإنسانية تقريبا في بلدي بوثيدونغ ومونغداو بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على التنقل. وتسببت القيود المفروضة على حركة المدنيين في وفاة طفل مريض يبلغ من العمر سنتين في بلدة بوثيدونغ شمال ولاية راخين في آذار/مارس ٢٠١٧، لأن والدي الطفل لم يتمكنوا من الحصول على شهادة مغادرة القرية في الوقت المناسب ليتسنى نقله إلى مستشفى بوثيدونغ.

٦٠ - وفي ولاية كاشين، وعلى الرغم من المناقشات التي جرت بين الحكومة ومنظمة استقلال كاشين بشأن إمكانية إيصال المعونة الإنسانية، رفضت الحكومة السماح للمنظمات الإنسانية الدولية بتقديم إمدادات الإغاثة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة بعد نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد سُحِّح للمنظمات المجتمعية بتقديم مساعدة غوثية محدودة في تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، يعاني الموظفون الدوليون العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من محدودية إمكانية وصولهم إلى الأشخاص في مخيمات المشردين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية كاشين وشمال ولاية شان، وذلك بسبب تقييد إصدار أذون السفر من جانب الحكومة. وفي تطور يبعث على القلق، أبلغت الحكومة، في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦، المجتمع الدولي، عن طريق وزارة الخارجية، بما تخطط له من إجبار المشردين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات غير حكومية على عبور خطوط النزاع لتلقي المساعدات الغذائية، الأمر الذي يشكل خطرا على الأشخاص الذين يبحثون عن المعونة، بمن فيهم الأطفال. ولا تزال هناك قيود على إمكانية وصول جميع العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق الواقعة شمال لوكينغ في منطقة كوكانغ التي تتمتع بالإدارة الذاتية، حيث تستمر الاشتباكات المتفرقة والصغيرة النطاق.

هاء - التقدم المحرز في إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة في ميانمار

٦١ - في تطور مشجع، أحرزت القوات المسلحة تقدما في تنفيذ خطة العمل المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأطفال الجنود وإطلاق سراحهم. وعلاوة على ذلك، أظهرت العديد من الجماعات المسلحة المدرجة في القائمة استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسائل حماية الأطفال. وأعربت أربع جماعات مسلحة، بما في ذلك الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني واتحاد كارين الوطني والجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي وجيش استقلال كاشين، عن استعدادها لوضع وتنفيذ خطط عمل، مما يشير إلى زيادة الاستعداد لإنهاء ممارسة تجنيد الأطفال.

القوات المسلحة (تاتماداو)

٦٢ - واصلت فرقة العمل القطرية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماعاتها المنتظمة مع الحكومة والعمل معها بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، مُدِّد الاتفاق مع الأمم المتحدة، واعتمدت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ خطة عمل لتسريع تنفيذ خطة العمل المشتركة.

٦٣ - وأطلقت قوات تاتماداو في الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ سراح أكثر من ٨٨٠ من الأطفال والشباب الذين جنّدوا وهم أطفال، وقد أُطلق سراح ٨٤٩ منهم بعد تحديد هوياتهم وبعد التحقق المشترك منهم من جانب فرقة العمل القطرية والحكومة. وبلغ إجمالي عدد الأطفال الذين أُطلق سراحهم في إطار خطة العمل المشتركة ٤٢ في عام ٢٠١٢، و ١٣٤ في عام ٢٠١٣، و ٣٧٧ في عام ٢٠١٤، و ١٤٦ في عام ٢٠١٥، و ١٠١ في عام ٢٠١٦، و ٤٩ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٤ - وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها مع حكومة ميانمار من خلال الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بإعادة الإدماج لضمان إتاحة وصول جميع الأطفال المفرج عنهم إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وقد استفاد جميع الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والبالغ عددهم

٨٤٩ طفلا من عمليات الاستماع النفسية والاجتماعية الأولية لهم عند تسريحهم، كما خضعوا لفحص طبي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سجل ٦٤٧ من الأطفال والشباب المحلي سبيلهم (٨١ في المائة) في أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك دعم التعليم (٦٣)، والتدريب المهني (١٩٢)، والأنشطة المدرة للدخل (٣٦٤). وتم في ١٣ حالة تقديم الدعم الهيكلي للمجتمع المحلي للأطفال المعاد إدماجهم، واعتُبرت المساعدة الطبية (بما في ذلك المساعدة الطويلة الأجل) ضرورية في ١٥ حالة. وأحيل الشباب في ٨٢ حالة إلى إدارة الرعاية الاجتماعية حيث كانوا قد تجاوزوا العشرين من العمر عند تسريحهم. وفي ٣٠ حالة، لم تقدم أي مساعدة، ولا سيما عندما هاجر الأطفال خارج البلد، أو لم يحتاجوا دعما لإعادة إدماجهم، أو توفوا، أو لم يتسن تعقبهم.

٦٥ - وأصدرت وزارة التعليم توجيهها على الصعيد الوطني بشأن تسجيل الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بقوات تاتماداو في المدارس الحكومية من دون شروط. وأصدرت وزارة الصحة توجيهات مماثلة إلى المستشفيات العامة لضمان حصول الأطفال المعاد إدماجهم على الرعاية الصحية.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت قوات تاتماداو أنها دربت ٣٧٧٠ من ضباط الجيش، بمن فيهم قوات حرس الحدود على خطة العمل المشتركة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان ٦٩٩ ١٨ من أفراد الجيش قد تلقوا تدريباً على منع تجنيد القصر، ولاحظت فرقة العمل القطرية زيادة الوعي لدى الجنود بشأن هذه المسألة أثناء بعثات الرصد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت فرقة العمل القطرية ٣٣ زيارة رصد شملت ١١٩ كتيبة و ٧ مراكز للتدريب و ٥ مراكز للتجنيد و ٤ وحدات تجنيد متنقلة و ٣ مراكز للاحتجاز العسكري و ١١ من قوات حرس الحدود.

٦٧ - كما أُحرز تقدم في منع تجنيد القصر من خلال استعراض وتحسين منهجية تقدير السن في آذار/مارس ٢٠١٥ بدعم من الأمم المتحدة. وقد وضعت إجراءات تقدير السن للمساعدة في فرز الأطفال أثناء عمليات التجنيد، وتحديد الأطفال أثناء عمليات الفحص الداخلية التي تجريها قوات تاتماداو، ومنع اعتقال المجندين القصر أو احتجازهم بتهمة الفرار من الخدمة.

٦٨ - وتمشيا مع الاستنتاجات التي خلص إليها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2013/2)، ألغت الحكومة الأمر العسكري (S/AC.51/2013/2) لعام ١٩٩٦، المسمى "استثناء الامتحان القياسي العاشر"، الذي سمح لقوات تاتماداو بتجنيد الأطفال الذين اجتازوا الامتحانات القياسية العاشرة (عادة في عمر ١٦ سنة تقريبا)، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٦٩ - واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٤، انتقل التجنيد العسكري إلى نظام أكثر مركزية، حيث تم حظر التجنيد على مستوى الكنائس من خلال توجيه صدر بهذا الخصوص. وكانت تلك خطوة هامة في تسريع التقدم المحرز في خطة العمل المشتركة. ومع ذلك، ظلت فرقة العمل القطرية توثق في بعض الأحيان حالات تجنيد على مستوى الكنائس بعد العمل بالنظام المركزي.

٧٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تعاونت الحكومة وقوات تاتماداو وفرقة العمل القطرية في إطلاق حملة توعية عامة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات تاتماداو، وذلك من خلال قيام الحكومة بنشر لوحات إعلانية وملصقات وإعلانات تلفزيونية/إذاعية/صحفية في جميع أرجاء البلد. وتشمل جميع مواد التوعية خط الاتصال المباشر لفرقة العمل القطرية المخصص للإبلاغ عن الحالات التي يشتبه بتجنيد الأطفال فيها. وقد تم الإبقاء على اللوحات الإعلانية في كل بلدة؛ ولكن الفقرات التلفزيونية

والإذاعية انتهت في أيار/مايو ٢٠١٤. وأكدت قوات تاتماداو مجددا التزامها بإعادة إطلاق الحملة الوطنية في عام ٢٠١٦، كما أعيد إطلاق الحملة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧.

٧١ - وتشكل محاكمة من يقوم بتجنيد الأطفال من المدنيين والعسكريين أمرا حاسما لضمان المساءلة واستدامة التدابير التي اتخذتها قوات تاتماداو لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في المستقبل. وقد أعلنت قوات تاتماداو التزامها بمحاكمة الأفراد العسكريين المتورطين في هذه الأنشطة، بمن فيهم أولئك الذين تبين قيامهم بتزوير وثائق رسمية، على النحو المنصوص عليه في القانون الوطني. وعلى الرغم من أن الحكومة نشرت قائمة تضم ٤٢١ من مرتكبي المخالفات (٨٦ ضابطا و ٣٣٥ من الرتب الأخرى) الذين صدرت عقوبات بحقهم فيما يتعلق بعمليات التجنيد في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإن الصلة بين حالات محددة والعقوبات المفروضة بالضبط غير واضحة. وفيما يتعلق بمحاكمة الوسطاء المدنيين، فإن الاعتماد الوشيك للقانون الوطني للطفل الذي يتضمن أحكاما محددة وعقوبات تتعلق بالوسطاء المدنيين، سيكون خطوة هامة لضمان وجود إطار تشريعي واضح لمحاكمة المدنيين الذين يحاولون تجنيد الأطفال ويقومون بتسليمهم إلى قوات تاتماداو. ومع ذلك، فإن آليات مساءلة الأفراد العسكريين الذين قاموا بتجنيد أو استخدام أطفال تشكل مجالا يتطلب مزيدا من الشفافية والتعاون. وهناك حاجة أيضا إلى اعتماد إطار قانوني قوي للمساءلة المدنية؛ ويتضمن مشروع قانون الطفل فضلا سيتناول هذه الحاجة بعد أن يعتمده البرلمان.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة ميانمار عدة خطوات مهمة للتصديق على الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وحماية الطفل أو التوقيع عليها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدقت ميانمار على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). ويدعو الصك الصادر عن منظمة العمل الدولية إلى حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقعت ميانمار البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ويهدف البروتوكول إلى تعزيز حماية الأطفال من التجنيد في القوات المسلحة من خلال جملة أحكام منها تأكيد سن ١٨ عاما كحد أدنى لسن التجنيد الإلزامي في القوات المسلحة. ولا يزال يتعين على الحكومة التصديق على هذا الصك. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، وقعت حكومة ميانمار القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس).

٧٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بناء على دعوة من حكومة ميانمار، بزيارة إلى ميانمار استغرقت أربعة أيام. وكان الهدف من الزيارة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة وتقييم التحديات المتبقية في معالجة حالة الأطفال في النزاعات المسلحة في ميانمار والتعامل مع وزارات الحكومات المعنية والشركاء المعنيين في مجال حماية الأطفال. وأشار الوفد إلى التزام الحكومة القوي بتنفيذ خطة العمل المشتركة ولكنه أبرز أيضا المجالات الرئيسية التي يلزم فيها إحراز المزيد من التقدم لضمان الامتثال الكامل. وكرر الفريق العامل أيضا تأكيد التزامه بدعم الحكومة في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٧٤ - وتواصل وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين توفير القيادة من خلال التشراك في رئاسة الفريق الوطني العامل المعني بمخاطر الألغام الذي يتألف من ١٠ وزارات (بما في ذلك وزارة الدفاع) و ٢٨ منظمة غير حكومية وطنية ودولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة لتعزيز التنسيق المشترك فيما بين

الوزارات وفيما بين الوكالات بشأن التخفيف من مخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأنشئت أربعة أفرقة عاملة معنية بمخاطر الألغام على مستوى الولايات في ولايات كاشين وكايا وكاين وشان. وفي عام ٢٠١٦، ازدادت مشاركة قوات تاتماداو، واتحاد كارين الوطني، وجيش التحرير الوطني لكارين/مجلس السلم، والجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي في اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بمخاطر الألغام، وتم التعبير بوضوح عن الالتزامات بدعم القضايا المتعلقة بالألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي، واتحاد كارين الوطني، وجيش التحرير الوطني لكارين/مجلس السلم في أنشطة التوعية بمخاطر الألغام في آذار/مارس ٢٠١٥. وقد وافقت الحكومة على مجموعة الأدوات المشتركة للتوعية بمخاطر الألغام في عام ٢٠١٦ وبدأ المعلمون وعناصر الصليب الأحمر والإدارات الحكومية الأخرى والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تطبيق مجموعة الأدوات في الدول والمناطق المتضررة. ونتيجة لذلك، في عام ٢٠١٦، تلقى ما مجموعه ٤٧ ٤٧٨ طفلا (٢٢ ٤٨٤ فتى و ٢٤ ٩٩٤ فتاة) دروسا في مجال التوعية بمخاطر الألغام.

الجماعات المسلحة

٧٥ - شاركت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال الزيارة التي قامت بها في تموز/يوليه ٢٠١٥ في حوار مع ثلاث جماعات مسلحة مدرجة في القائمة من أجل التشجيع على وضع خطط عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات الجسيمة الأخرى. وواصلت الأمم المتحدة إجراء مزيد من الحوار مع تلك الجماعات، وهي اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين، والحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، ومنظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين، بالإضافة إلى الجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي. وفي وقت لاحق، اتخذت عدة جماعات مسلحة سلسلة من التدابير الملموسة لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتقليل من أثرها. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أنشأ اتحاد كارين الوطني قناة رسمية ومباشرة للدعوة بين مقره وفرقة العمل القطرية، بحيث يمكن التصدي لحوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي تشمل جيش التحرير الوطني لكارين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عقدت الجماعة حلقة عمل لمدة يومين في بلدة ميواودي بولاية كاين مع فرقة العمل القطرية لمناقشة كيفية إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال. وفيما يتعلق بجيش التحرير الوطني لكارين/مجلس السلم والجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي، اجتمعت فرقة العمل القطرية مع كلتا الجماعتين وعقدت حلقة عمل بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في مناسبتين منفصلتين في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٧٦ - وهناك حزب مدرج في القائمة هو الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، مستعد للتوقيع على خطة عمل، في حين يجري وضع مشاريع خطط عمل مع اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين (٢٠١٦)، وجيش التحرير الوطني لكارين/مجلس السلم (٢٠١٧) والجماعة المنشقة عن جيش كارين البوذي الديمقراطي (٢٠١٧). غير أن حكومة ميانمار لم تمنح فرقة العمل القطرية الموافقة لتوقيع خطط العمل مع الجماعات المسلحة في انتظار رفع اسم قوات تاتماداو من تقرير السنوي. ويشكل توقيع وتنفيذ خطط العمل مع الجماعات المسلحة المدرجة في القائمة عنصرا حاسما في التزام الحكومة الأوسع نطاقا بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في جميع أنحاء ميانمار، تمشيا مع التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والالتزام الذي قطعته بتوقيع البروتوكول الاختياري ومبادئ باريس

لعام ٢٠٠٧. ويحدوني أمل صادق في أن تتمكن الحكومة من تيسير الوصول إلى أي جماعة مسلحة ترغب في المشاركة في حوار بشأن إطلاق سراح الأطفال من الجماعات المسلحة.

٧٧ - وقامت الأمم المتحدة، بناء على دعوة من اللجنة المركزية لمنظمة استقلال كاشين، بتيسير إقامة حلقة عمل في لايزا في آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطاف الأطفال من قبل جيش استقلال كاشين. وأبرزت حلقة العمل التحديات من حيث الإشراف والمساءلة من جانب جنود جيش استقلال كاشين خلال عملية التجنيد، فضلا عن عدم وجود بروتوكولات داخلية واضحة لمنع تجنيد الأطفال. وأفضت حلقة العمل أيضا إلى إنشاء قناة اتصال مباشرة بين فرقة العمل القطرية ومقر جيش استقلال كاشين للتصدي للحالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي يرتكبها عناصر من جيش استقلال كاشين. وعقب هذا الحدث، كانت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما أول الأطفال الذين تم تسريحهم رسميا في أيار/مايو ٢٠١٦ من صفوف جيش استقلال كاشين. وكانت الفتاة قد أجبرت على المشاركة في دورة تدريب عسكري لمدة ١٠ أسابيع.

ثالثا - الملاحظات والتوصيات

٧٨ - أدين الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما في ولايات كاشين وراخين وشان، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واختطافهم. وكان لمنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال، آثار سلبية خطيرة أيضا على الأطفال. وأدعو جميع أطراف النزاع في ميانمار إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع تدابير لإنهاء أي انتهاكات أخرى ومنعها.

٧٩ - وبالنظر إلى أن ما أُبلغ عنه من اتجاهات تتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة خلال الأزمة التي شهدتها المنطقة الشمالية من ولاية راخين مؤخرا لم يقع في الفترة المشمولة بالتقرير، أوصي بأن تقوم ممثلي الخاصة بتقديم معلومات مستكملة بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن الحالة في ميانمار للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٨٠ - وعلى الرغم من استمرار الاشتباكات المسلحة في المناطق المتضررة من النزاع في ميانمار، أشعر بالتفاؤل إزاء استمرار جهود عملية السلام مع عدد من الجماعات المسلحة في ظل الإدارة الجديدة، بما في ذلك الجولات الثلاث من محادثات السلام التي عقدت في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧. وأحث الأطراف على إدراج قضايا حماية الطفل، ولا سيما فصل جميع الأطفال فورا عن جميع القوات والجماعات المسلحة، في جدول أعمال تلك المحادثات.

٨١ - وأدعو جميع أطراف النزاع إلى وضع حد للقيود المفروضة على المنظمات الإنسانية وإتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين، ولا سيما الأطفال. وأدعو أيضا أطراف النزاع إلى تيسير وصول الأمم المتحدة دون قيود إلى المناطق التي تشكل موضع اهتمام بالنسبة لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وإلى العمل مع الأطراف ذات الصلة لوضع حد لهذه الانتهاكات ومنع حدوثها في المستقبل.

إلى حكومة ميانمار

٨٢ - أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ خطة العمل المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المركزي على عملية التجنيد داخل القوات المسلحة، وتسريح أكثر من ٨٥٠ طفلاً، وتوفير خدمات إعادة إدماج الأطفال المسرّحين من صفوف قوات تاتماداو، وتدريب أكثر من ١٨ ٠٠٠ جندي وضابط في مجال منع تجنيد القصر. ومع ذلك، ولتجنب مواصلة إطالة تنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملاً والحفاظ على الزخم الإيجابي، أحث الحكومة على اتخاذ الخطوات التالية فوراً:

(أ) تعميم العملية الجارية لتحديد هوية جميع الأطفال الموجودين في صفوف قوات تاتماداو وتسجيلهم وتسريحهم بالتنسيق مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، بما في ذلك عن طريق تقصير مدة عملية التحقق التي غالباً ما تكون مطولة قبل تسريحهم؛

(ب) وضع تدابير قانونية لحماية الأطفال بشكل أفضل من آثار النزاع المسلح عن طريق إدراج أحكام صريحة في مشروع قانون الطفل فيما يتعلق بتجريم التجنيد من قبل كل من الجنّدين العسكريين والسماسة المدنيين، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة عن أفعالهم من خلال التحقيق والمقاضاة، وكفالة حماية الضحايا الأطفال؛

(ج) التوقف فوراً عن إلقاء القبض على الأطفال أو البالغين الذين تمّ تجنيدهم عندما كانوا قصر وعن سجنهم لمعادرتهم الجيش و/أو محاولتهم القيام بذلك، وكفالة الإفراج عنهم بسرعة دون قيد أو شرط؛

(د) في إطار روح خطة العمل المشتركة لعام ٢٠١٢ والصكوك القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، استعراض وتعديل أي تشريع للحؤول دون احتجاز الأطفال و/أو مقاضاتهم بتهم تتعلق بالارتباط غير المشروع بالجماعات المسلحة؛

(هـ) تيسير استمرار وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في الوقت المناسب وبصورة متواترة إلى المرافق العسكرية والكتائب العملياتية وغيرها من المناطق التي يمكن أن يكون فيها للأطفال وجود، بما في ذلك من خلال السماح بالوصول إلى الأفواج والكتائب العملياتية، بالإضافة إلى القيادات الإقليمية ووحدات التجنيد ومدارس التدريب؛

(و) تيسير وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إلى الأطراف الأخرى المدرجة في القائمة في ميانمار للمشاركة في حوار يهدف إلى وضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والتصدي للانتهاكات الجسيمة الأخرى حسب الاقتضاء، تمشياً مع روح مبادئ باريس والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

إلى الجماعات المسلحة

٨٣ - أحث جميع الجماعات المسلحة المدرجة في مرفقات تقريرتي السنوي على القيام فوراً بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وإطلاق سراح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وتُشجّع تلك الأطراف على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

إلى المجتمع الدولي

٨٤ - أشجع مجتمع المانحين الدوليين على توفير الموارد المالية لدعم أعمال الأمم المتحدة في مجال الرصد والإبلاغ، وتيسير تنفيذ خطة العمل المشتركة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات تاتماداو، والعمل مع الجماعات المسلحة المدرجة بغية إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وكفالة حصول الأطفال المنفصلين عن أطراف النزاع على خدمات إعادة الإدماج المناسبة.
